



مقدمة

في الوقت الذي تضاعف فيه عدد سكان الكوكبة الأرضية خلال ثلث القرن الأخير تجددت أزمة نقص الغذاء ونحدة في العالم، إذ تشير الدلائل إلى أن ما يقرب من نصف سكان العالم يعانون من الجماعة ومن سوء التغذية، وأن أكثر من ٦٠٪ من سكان المناطق النامية تعاني إما من نقص التغذية أو سوتها^(١).

هذا وتتمثل معاناة بعض الدول المتقدمة من نقص التغذية أو سوتها بسبب اعتماد السكان على نوعية معينة من الغذاء واتباع أنماط ثابتة للتغذية.

أما البعض الآخر من هذه الدول فإن سكانها يستمدون غذاءهم من مصادر متعددة وعلى التقىض من ذلك الحال في الدول النامية حيث يستمد المواطنون غذاءه فيها من مصدر رئيسي واحد عادة وغالباً ما يكون من الحبوب، مما ترتب عليه أن انخفضت السعرات الحرارية المستهلكة عند أفراد هذه الدول التي تعاني من نقص التغذية وسوتها. فالفرد فيها يعيش على مستوى غذائي متدني لا يزيد على ٢١٠٠ سعرة حرارية، بينما وصل المعدل الغذائي للفرد في الدول المتقدمة إلى ٣٠٠٠ سعرة حرارية، هذا مع العلم أن الوجبة الغذائية الكاملة المقدرة تتراوح ما بين ٢٤٠٠ و ٣٥٠٠ سعرة حرارية حسب المناطق الجغرافية^(٢).

(١) فهضي، عزت حسن. "مشكلة الغذاء في العالم العربي ودور التروبة السكانية في معاناتها". مجلة التربوية السكنية، الاتحاد العربي لتنمية الأعمال، الرموم، العراق، المجلد (٣/٢)، العدد (٩/٨)، ١٩٨٤/٧/٢٢، ص ٢٣.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ٢٣.

وبالنسبة لمصادر الطاقة الغذائية من المواد الحيوانية فهناك تفاوت بين ما يتناوله سكان الدول العربية وغيرهم من بلدان العالم، فنسبة البروتينات من المصادر الحيوانية في البلدان العربية تصل نسبتها إلى ٧٩٪، في الوقت الذي وصلت فيه في العالم إلى ١٧٪ بينما كانت النسبة الموصى بها هي ١٢٪^(٣)، ويرجع السبب وراء المشكلة الغذائية تلك إلى التزايد السكاني المطرد أمام تناقص الموارد الغذائية.

ويسبب تفاقم هذه المشكلة وتزايد الآثار السلبية السيئة معها، نتيجة لعجز العديد من موارد الثروات الطبيعية على اليابسة عن أن تسد حاجة الإنسان من هذه المواد البروتينية اتجهت العديد من دول العالم إلى البحث عن الموارد سواء في أراضيها أو في مياهها الإقليمية للوصول إلى هدفين في وقت واحد.

الأول: إيجاد مصدر للغذاء يوضع التفاصيل في الأغذية الزراعية.

الثاني: إيجاد مصدر جديد ضمن خطط تعدد مصادر الدخل.

ومن المصادر المهمة البديلة سواء بالنسبة للغذاء، أو للدخل الوطني الشروء السمكية التي زاد الاهتمام بها خاصة في السنوات الأخيرة بسبب أزمة إنتاج الغذاء عالمياً، والتي تعاني منها مناطق عديدة في العالم تصل إلى حد المجاعة التي أودت بحياة كثير من أبناء الشعوب الفقيرة كبعض الدول الإفريقية في العقد الحالي.

ولقد زاد اهتمامي بالقيمة الغذائية والاقتصادية للثروة السمكية في المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية من واقع الملاحظتين التاليتين:

الأولى: أن الغلظ ثروة من ثروات الأرض القابلة للتضيوب، هنا بالإضافة إلى كون المملكة العربية السعودية تمتلك موارد وثروات بحرية كبيرة أهمها الثروة السمكية التي لا ينضب لها معنٍ إذا ما أحسن استغلالها.

(٣) الخامس، سامي، نظرية تحديه في مشكلة الغذاء في البلدان العربية، (عمان: مؤسسة عبدالحميد شومان، مطبوع الشواقق، د. ٦، ص. ٤٥).

والأخرى: لابد من الاهتمام بالثروة السمكية البائلة في مياه المملكة العربية السعودية بوصفها مصدراً اقتصادياً مهماً يمكن تطويره بحيث تكون قابلة للتصدير إلى الخارج في شكلها الطازج أو مصنعة.

لقد أنشأت الدولة ممثلة في وزارة الزراعة والمياه هيئة عامة للإشراف على استغلال الثروة السمكية في المملكة ومتابعة حمايتها في مواسم التكاثر.

ولكن على الرغم من هذا الاهتمام نجد أن الصيد ما زال يتم في المملكة من قبل أغلبية المستغلين به بوسائل تقليدية بدائية، باستثناء الشركة السعودية للأسماك والتي وفرت وسائل علمية وفنية حديثة لصيد الأسماك، الأمر الذي تؤكده حقيقة أن المملكة رغم ثروتها السمكية البائلة الموجودة في مياهها الممتدة على السواحل الطويلة لكل من البحر الأحمر والخليج العربي ، ما زالت تستورد الأسماك من الخارج؛ لأن إنتاجها لا يكفي الاستهلاك المحلي المتزايد، ومن هذه الحقيقة يتضح أن هذا الاستغلال ما زال يعيّناً عن أن يكون استغلالاً اقتصادياً لهذه الثروة الغذائية العالية القيمة ومصدراً مهماً من مصادر الدخل القومي.